الدين والسياسة

ما علاقة الدين بالفلسفة؟

ما علاقة الدين بالعلم؟

ما علاقة الدين بالسياسة؟

ما علاقة الدين بالدنيا؟

هذه الأسئلة وغيرها ، أسئلة قديمة جديدة .

كثيرون يريدون أن يدخلوا في الدين كل شيء في الدين وأن يستخرجوا منه كل شيء . حتى قال بعضهم : « لقد أحصى القرآن كل شيء ، فلا حاجة بنا لأية معارف أخرى؛ لأن هذه المعارف الأخرى : إما أن تكون مؤيدة لما في القرآن ، فهي إذن فضول ، وإما أن تكون معارضة له ، فهي إذن ضلال»[1] .

وكثيرون آخرون يريدون إخراج الدين من كل شيء ، وإفراغه من كل شيء، حتى يصبح الدين نفسه مجرد مبحث تذكاري في بعض العلوم ، كالفلسفة أو التاريخ أو علم الاجتماع ...

---

(١) حكاه السيد الصادق المهدي عن بعض الإسلاميين . انظر كتابه (نحو ثورة ثقافية) ص ١٢٣.

وقديما كتب ابن رشد(الحفيد) رسالته الشهيرة (فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال). وقد بين أن لكل من الفلسفة والشريعة خصوصيات منهجية ووظيفية، ولكنهما تتلاقيان وتتداخلان ، وأن الفلسفة - في أصلها - لا تناقض الشريعة بل تؤيدها وتخدمها، وأن الشريعة لاتمنع الفلسفة ، بل تأمر بها من تأهل لها.

والحقيقة أن أبا الوليد بن رشد ، بشخصه وحياته ، هو الجواب الكامل عن كل هذه الأسئلة : لقد كان فيلسوفا عقلانيا، وكان طبيبا حكيما، وكان فقيها قاضيا . وقد تمازجت وتعايشت في فكره وحياته كل هذه الاختصاصات. ولم ينفجر عقله ولا اضطربت حياته! بل قيل عنه : «كان يُفزع إلى فتواه في الطب ، كما يُفزع إلى فتواه في الفقه»[١] .

لقد كان ابن رشد فقيها في الطب والفلسفة ، طبيبا في الفقه والسياسة.وكثير من علماء الإسلام يشبهون الشرع بالطب ، كما في قول الشاطبي: « فإن الشارع هو الطبيب الأعظم»[٢] .

فعلاقة الدين بالسياسة ، هي كعلاقة الطب بالإنسان . فهي علاقة تطبيب وعلاج وقاية، وليست - وما ينبغي أن تكون -

(١) الكلمة لابن الأبار ، انظرها في ترجمة ابن رشد ، في الأعلام للزركلي
(٢) الموافقات ٢ / ١٤٩.

علاقة تنافس وصراع.

لقد كان الأنبياء هم فضلاء السياسيين وأوائل السياسيين ، والشرائع المنزلة هي أعظم السياسات وأرقاها في تاريخ البشرية قاطبة . يقول الإمام أبوبكر الشاشي[١] في مقدمة كتابه الرائد (محاسن الشريعة) ، إنه ألف هذا الكتاب « للدلالة على محاسن الشريعة ودخولها في السياسة الفاضلة السمحة ولصوقها بالعقول السليمة»[٢].

ويمكن لقائل أن يقول: إن «السياسة الفاضلة» المقصودة في هذا الكلام، هي غير السياسة التي نعنيها ونتعامل بها اليوم . وأقول : من هنا بدأت المشكلة، ومن هنا تضاعف احتياج السياسة والسياسيين إلى الشرع وسياسته وإلى الأنبياء وسياستهم .لقد اعتاد كثيرمن الناس ، واعتاد السياسيون خاصة ، أن يعتقدوا ويصرحوا بأن السياسة لا تحتمل الأخلاق والضوابط الخلقية والعقائدية.وهل للسياسة وأهلها من داء عضال سوى فقدان الحوافز الخلقية، ونبذ الضوابط الخلقية؟ وهل لهذا الداء دواء أنجع من «الطب الشرعي» ، الذي يعالج القلوب والعقول والنفوس؟

---

(١) المعروف بالقفال الكبير ، توفي سنة٣٦٥ هـ .

(٢) محاسن الشريعة ص١٧.

يقول الإمام الغزالي: « والسياسة في استصلاح الخلق وإرشادهم إلى الطريق المستقيم المنجي في الدنيا والآخرة ، على أربع مراتب : الأولى وهي العليا ، سياسة الأنبياء عليهم السلام»[١] .

إن السياسة التي بُعث بها الأنبياء ، هي أساسا سياسة تربيوية ، وسياسة تثقيفية ، وسياسة اجتماعية . واليوم أيضا تتحدث الحكومات والأحزاب السياسية ، عن السياسة التعليمية والتربوية ، وعن السياسة الاجتماعية ، وعن السياسة الثقافية ، وعن السياسة الإعلامية ، وحتى عن السياسة الدينية. ويتحدثون عن محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة ...، فهل هناك من فرق جوهري؟

وحتى السياسة الممثلة في رئاسة الدول وحكم الشعوب ، لم تكن خارجة عن رسالة الأنبياء وسياستهم وجهودهم الإصلاحية.ولقد كانت المشكلة الدائمة التي تواجه الرسل ودعواتهم ، هي«الملأ» ، أي الرؤساء والزعماء والسياسيون. وإذا أردنا أن تعريفا للقضايا السياسية ، نستطيع أن نقول :كل قضية يكون الزعماء والسياسيون طرفا فيها ، فهي قضية

(١) إحياء علوم الدين ١/ ٢٨ .

سياسية . وإذاً ، فحيثما وجدنا الزعماء والسياسيين يتصدون للأنبياء ، فمعناه أن القضية سياسية أو ذات أبعاد سياسية.فكيف إذا كان التصدي متبادلا ، أي من الطرفين معاً؟

مثال ذلك : لقد تصدى موسى لفرعون ، وتصدى فرعون لموسى، وتواجهت السياسة النبوية مع السياسة الفرعونية...فهل يشك أحد في أن موسى كان يؤدي عملا سياسيا ، وأنه كان يواجه تحديا سياسيا ؟

بل حينما نقرأ الآيات المتعلقة ببعثة موسى عليه الصلاة والسلام، نُحس وكأن موسى لم تكن له إلا رسالة سياسية ، أوكأنه لم يُبعث إلا لفرعون وبعض أصحابه المقربين ، من هذه الآيات نقرأ :

﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف:١٠٣] .

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [غافر/ ٢٣-٢٤] .

﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [طه/ ٢٤] .

﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [طه/ ٤٣] .

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ [المزمل/ ١٥].

ولم يكن موسى حالة استثنائية في عمله السياسي، فكل الأنبياء كانوا سياسيين بدرجة أو بأخرى. وسليمان النبي عليه السلام، كان رجل دولة لا مثيل له. وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ «كانت بنو إسرائيل **تسوسهم الأنبياء**، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون».

وأما خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ، فقد مارس السياسة، بكل ما للكلمة من معان ومضامين: من سياسة الدعوة والتربية، إلى سياسة التنظيم والتخطيط، إلى سياسة التدريب والتنفيذ، إلى تأسيس الدولة وتسييرها، إلى قيادة مجتمع وتدبير شؤونه، إلى شؤون الحرب والسلم...

وما أظن أحدا يطالبني بدليل أو مثال على هذا كله، فالمسألة أظهر وأشهر من أن تحتاج إلى شيئ من ذلك، فلا أطيل فيما لا حاجة إليه. ثم إن التشريعات الإسلامية، في القرآن والسنة والفقه الإسلامي، لم تترك مجالا سياسيا إلا ولها فيه أحكام تفصيلية، أو قواعد كلية.

فكيف أصبح كثير من مثقفينا وساستنا اليوم، ينكرون أو

يستنكرون الارتباط بين الدين والسياسة ، حتى كان أحد الرؤساء العرب دائم القول والصراخ : لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين ؟!

في القرون الأخيرة ، احتدم النقاش ، بل احتدمت المعركة ، حول علاقة الدين بالسياسة. كان ذلك في أوروبا أولاً، ولفترة زمنية طويلة ، قبل أن يتم استنبات هذا النقاش وهذه المعركة في عالمنا الإسلامي. فما الذي حصل؟

في أوروبا وعموم الدول الغربية ، تم فصل الدين عن السياسة إلى حد كبير ، وبقي ما بقي . وقد استتب هذا الوضع وأصبح مقبولا ومرضيا في الثقافة الغربية ، على تفاوت في ذلك . ثم بدأ نوع من التراجع والمراجعة في السنين الأخيرة ، لفائدة إعادة الاعتبار للدين في الحياة السياسية . ولعل آخر مظهر لهذا التوجه الجديد، هو النقاشات التي دارت في أوروبا حول صياغة الدستور الموحد للاتحاد الأوروبي وموقع الانتماء المسيحي فيه، وكذا رفض كثير من الأوروبيين انضمام تركيا إليهم لكونها مسلمة وهم مسيحيون، مما جعل كثيرا من المعلقين يصفون الاتحاد الأوروبي بالنادي المسيحي.

أما في العالم الإسلامي، فإن محولات فصل الدين عن

السياسة عموما ، وعن الدولة خصوصا ، قد عرفت - وما زالت - معارك طاحنة من جميع الأصناف. معارك طرفاها : الدول الغربية وأتباعها المحليون من جهة ، والشعوب والنخب الإسلامية من جهة أخرى.

وعموما ، فإن جميع الخطوات والإنجازات التي نفذت في هذا الاتجاه ، كانت عبارة عن عمليات جراحية أليمة وغير ناجحة.كانت أُولى التجارب في العالم في العالم الإسلامي ، هي التجربة الانقلابية الدموية التي قادها كمال أتاتورك في تركيا ، باحتضان أوروبي تام ومستمر ، منذ ثمانين سنة وإلى الآن . ومع ذلك هل نجحت؟ هل استقرت؟ الجواب يعرفه الجميع من خلال الحراسة العسكرية المشددة الشرسة ، التي لا تنزع أصابعها عن الزناد!! وهذا هو حال كل التجارب التي نفذت في العالم الإسلامي، مع فوارق جزئية أوشكلية ، من قطر لآخر، ومن وقت لآخر.

وإذا استثنينا النجاح الغربي النسبي ، لفصل الدين عن السياسة، وهو نجاح مستحق ومفيد ، فإن التاريخ عموما ، وتاريخ العالم الإسلامي خصوصا، يشهد ويعيد، أن هناك ترابطا لا فكاك منه بين الدين والسياسة . فلماذا لا نفعل مثلما فعل ابن رشد ، فنقوم (بتقرير ما بين الشريعة والسياسة من

الاتصال)؟

فلنضعْ كل شيء في موضعه، ولنُعْط لكل شيئ حقه، ولنستفد من كل طرف ما عنده . أليست هذه هي الحكمة؟ أليس هذا ـ يامعشر الإخوة العلمانيين ـ أفضل وأفيد وأريح لأمتنا، من هذا الصراع الطويل لاستبعاد الدين عن الدولة وعن السياسة؟ وهو على كل حال هدف لن يتحقق.

وإذا لم يعجبكم نهج ابن رشد (نهج العقل والحكمة) ، فخذوا بالنهج الديموقراطي، ودافعوا عن حق شعوبكم في الاختيار، حتى لو ظهر أنها تختار الشريعة ، وتختار الجمع بين الدين والسياسة.

بقي أن أقول مع الكثيرين : إن تدخل الدين في السياسة له محاذير ومزالق مخوفة.ولذلك تثار حوله تحفظات واعتراضات معتبرة . وهذا هو موضوع الحلقة المقبلة بعون الله تعالى.

*****

الدين والسياسة
تخوفات وتحفظات

ربطُ السياسة بالدين ، أو إدخال السياسة في الدين ، أو تديين السياسة ، أو تسييس الدين ... أياً كان الإسم ، فالمسمى عليه اعتراضات وتحفظات كثيرة . والمعترضون تختلف درجات اعتراضهم ، كما تختلف أسباب اعتراضهم. ويمكن - باختصار - تصنيفهم إلى صنفين :

- صنف رافض للدين غيرُ مؤمن به . وهؤلاء عادة ما يكون رفضهم لأي ربط بين الدين والسياسة مبدئيا وجذريا.بل هم يرون الدين نفسه سببا للتخلف والبلايا ...

- صنف يؤمن بالدين وبوظيفته ومكانته ، لكن في غير المجال السياسي.ويرون أن الأفيد والأريح للدين والسياسة معاً ، هو فك الارتباط ومنع التداخل بينهما.

والكلام الآن هو بالدرجة الأولى مع الصنف الثاني ، وإن كانت بعض التحفظات والانتقادات مشتركة بين الصنفين.

شبح الدولة الدينية

لعل الاعتراض الأكبر والجامع لغيره من الاعتراضات ،

هو هذا الذي سميته «شبح الدولة الدينية» ، الذي يخافه الكثيرون أو يُخَوفون به الناس.

والحقيقة أن مشكلة «الدولة الدينية» هي مشكلة أوروبية ، اسما ومضمونا. فأوربا هي التي عرفت ما سماه الدارسون الأوروبيون بالدولة الدينية ، أو الدولة الثيوقراطية، حيث الملك مقدس ، وهو - بزعمه - يستمد شرعيته وصلاحياته ، ويتلقى تشريعاته وقراراته ، من الله أو بتفويض من الله ، وإذا ما أقدم على حرب فهي بأمر الله ،كما زعم جورج بوش في غزوه للعراق!

أما في العالم الإسلامي والتاريخ الإسلامي ، فالمصطلح غير موجود ، ومضمونه السلبي والقدحي أيضا غير موجود . ولو وُصفَتْ دولة ما في التاريخ الإسلامي بهذا الوصف ، لعُد ذلك مدحا لها ومفخرة من مفاخرها ، لأن الارتباط بالدين والاتصاف بصفاته ، كان دائما عنوان صلاح واستقامة ورشاد . وأما سوء استعمال الدين ، وارتكاب المنكرات والمظالم باسمه ، فقد كان الناس يعدونه من قلة الدين لا من الدين ، ويعدونه عملاً لادينيا وليس عملا دينيا، ويعتبرونه نفاقا وتلاعبا بالدين ، حتى ولو كان فيه تفخيم لبعض المظاهر والرموز الدينية.

في التاريخ الإسلامي ، لو قيل مثلا : إن دولة المرابطين كانت دولة دينية أكثر من دولة الموحدين ، لكان هذا تمجيدا للأولى وانتقاصا للثانية. فليس الدين والتدين في التاريخ الإسلامي رمزا وسببا للطغيان والاستبداد ، حتى لو حصل ذلك باسم الدين أو بفتاوى دينية ملفقة، بل الدين يبقى دائما - في الحقيقة وفي نظر الناس - رمزا للحق والعدل والإحسان.

وحتى الحديث الضعيف (السلطان ظل الله في الأرض)، فهو - على ضعفه المتفق عليه - لا يتضمن أي قداسة أو تفويض إلهي ، أو نسب إلهي. وكل ما يعنيه : هو أن السلطان ينبغي أن يكون بمثابة الظل ، الذي يجد فيه المسافر والغريب والمشرد والمكدود ، بُغيتهم وراحتهم .وهو(ظل الله)، لأن كل عدل وإحسان ورأفة ورحمة ، إنما أصله ومصدر العمل به ، هو الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة/ ١٤٣] ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ [النحل/ ٩٠] ، ﴿ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ ﴾ . [القصص/ ٧٧]

وفي بعض روايات الحديث ما يصرح بهذا المعنى، منها : «**السلطان العادل المتواضع** ظل الله ورمحه فى الأرض ...»[1]،

(١) جمع الجوامع أو الجامع الكبير للسيوطي ١ / ١٣١٢٨.

ومنها : «السلطان ظل الله فى الأرض يأوى إليه الضعيف ، وبه ينتصر المظلوم»[١] ، ومنها : «**الوالى العادل** ظل الله ورمحه فى الأرض **فمن نصحه فى نفسه وفى عباد الله**، أظله الله بظله ، ومن غشه فى نفسه وفى عباد الله ، خذله الله يوم القيامة»[٢].

فالسلطان ـ أو الولي ـ المذكور، موصوف ومقيد بكونه عادلا متواضعا . فإذا لم يكن كذلك لم يكن (ظل الله في الأرض) ، بل يكون (عدو الله في الأرض).

والسلطان المذكور في الحديث ، محتاج إلى من ينصحه ويرشده ، ومحتاج إلى الحذر ممن يغشه ويخذله، بينما الحاكم «المفوض من الله» ، لا يحتاج إلى شيئ من ذلك.

المهم أنه ليس في الإسلام ولا في الثقافة الإسلامية ، ما يمكن أن يسمح بظهور« دولة دينية ثيوقراطية»، باسم الإسلام . والحقيقة أن الدولة « الثوقراطية » التي يعرفها العالم الإسلامي اليوم، هي جمهورية أتاتورك العلمانية الحداثية، فهي الدولة الوحيدة التي عندها مقدسات وطقوس لاتقبل النقاش ولا المراجعة ولا التغيير، وعندها طابوهات لايسمح بنقدها ولا الاقتراب منها ، وعندها سدنة المعبد وحراس أسراره ،

(١) نفسه ، ص ١٣١٣٢.

(٢) نفسه ، ص ٢٥٢٦٥.

كلمتهم فوق الجميع وسلاحهم على رؤوس الجميع، أي فوق الشعب والبرلمان والحكومة ورئيس الجمهورية!!

من خولهم هذا ؟ من فوضهم بهذا؟ ذلك من أسرار الثيوقراطية العلمانية!

الظلم لادين له والدين لاظلم له.

الظلم والاستبداد والتسلط ، يمكن أن يتم باسم الإسلام ، ويمكن أن يتم باسم المسيحية أو اليهودية، ويمكن أن يتم باسم العلمانية واللادينية ، أو حتى باسم العدالة والديموقراطية ، وباسم القوانين والمواثيق . ولكن الإسلام - وحده اليوم - هو الذي يتحفظ منه ويعترض عليه ، ويدان ويقصى بفعل بعض أبنائه أو المنتسبين إليه؟!

نعم ، لقد وقعت وتقع مظالم ومفاسد باسم الإسلام ، وأُخذت مكاسب ومغانم باسم الإسلام، وحيزت دول وممالك باسم الإسلام ، وصودرت حقوق وحريات باسم الإسلام.ولكن هذا كله لايغير من الحقيقة الدينية ولا الحقيقة التاريخية شيئا، وهي أن الإسلام بريئ من ذلك كله ، بل هو ضد ذلك كله.وهو أمر واضح ومضمون:

أولا، لأن نصوص الدين تبقى دائما متميزة متعالية ، ومن

خلالها يستطيع كل من أراد ، أن يميز المحق من المبطل والمفسد من المصلح ، حتى لو وقع خداع أو تلبيس ، جزئي أو مؤقت.

وثانيا، ما من تحريف أو تأويل، يُعتمد عليه لتسويغ الظلم أو الاستبداد ، إلا ويوجد من العلماء من يرفضه ويقول بخلافه.

وثالثا ، ما من فساد أو ظلم أو انحراف ، جرى باسم الدين أو بغير اسمه ، إلا وتجد الناس ـ خاصتهم وعامتهم ـ منكرين له بما يستحق وبأكثر مما يستحق. وللعلماء دائما دور الريادة في ذلك، تقديرا للأمانة التي يحملونها. وإذا قصر بعضهم أو فرط أومال ، بقي غيرهم ﴿ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لله ﴾ [النساء/ ١٣٥] .

وقد بلغت اليقظة الفكرية والشجاعة العلمية عند الفقيه المالكي، الإمام شهاب الدين القرافي (الصنهاجي) ، إلى حد الإفتاء ببطلان تصرفات الملوك في أموالهم وممتلكاتهم ، وبطلان إرثها عنهم ، لأنهم مستغرقون بالديون ، لكثرة ما أخذوه وما تصرفوا فيه بغير حق من أموال الأمة . قال رحمه الله: «الملوك فقراء مدينون ، بسبب ما جنوه على المسلمين من تصرفاتهم في أموال بيت المال، بالهواء في أبنية الدور العالية المزخرفة ، والمراكب النفيسة ، والأطعمة الطيبة ، وإعطاء الأصدقاء

والمزاح بالباطل من أموال ، وغير ذلك من التصرفات المنهي عنها شرعا . فهذه كلها ديون عليهم ، فتكثر من تطاول الأيام ، فيتعذر بسببها أمران ، **أحدهما**: الأوقاف والتبرعات والبيوعات ، على مذهب مالك رحمه الله ومن وافقه ، فإن تبرعات المديون المتأخرة عن تقرر الدين باطلة فيتخرج ذلك على هذا الخلاف. **وثانيهما**: الإرث ، لأنه لا ميراث مع الدَيْن إجماعا ، فلا يورث عنهم شيء...»[1] .

ولم يقتصر الفقهاء على مراقبة غيرهم ونقد تصرفاتهم ، بل كانوا نقادا رقباء حتى على أنفسهم وعلى بعضهم.

ومما يحضرني في هذا الباب ، حالة الفقهاء المالكية بالمغرب والأندلس ، أيام دولة المرابطين. وقد كانت هذه الدولة توصف بأنها «دولة الفقهاء» ، حيث كان للفقهاء فيها الكلمة العليا واليد الطولى ، فكانوا هم أصحاب المناصب وأصحاب القرار. فعظمت بذلك حظوتهم ، واشتدت سطوتهم ، وكثرت أموالهم . فخرج من بينهم من يحذر ويستنكر. من ذلك قول أحد الفقهاء ، يخاطب ويهجو الفقهاء والقضاة في زمانه :

أهلَ الرياء لبستمو ناموسكم ... كالذئب أدلج في الظلام

(١) الفروق ٤/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥ .

العاتم .

فملكتم الدنيا بمذهب مالك[١] ... وقبضتم الأموال بابن القاسم .

وركبتمو شُهْب الدواب بأشهب ... وبأصبغ صبغت لكم في العالم .

ونظم أحدهم قصيدة خاصة في هجو قاضي قرطبة ، أبي عبد الله محمد بن حمدين (التغلبي) ، قال في مطلعها :

أدجالُ هذا أَوان الخروج فيا شمسُ لُوحي من المغرب

يريد ابن حمدين أن يعتفي وجدواه أنأى من الكوكب

إذا سئل العرف حك أسته ليثبت دعواه في تغلب[٢]

ونحن الإسلاميين اليوم ، لا علينا ـ بل يجب علينا ـ أن ننتقد كل تعسف أوشطط أوظلم يقع باسم الإسلام ، ويصدر من علماء الإسلام ، أو من الحركات الإسلامية، أو من الحكومات الإسلامية إن وُجدت.

---

(١) مالك ، هو إمام المذهب مالك بن أنس رضي الله عنه . وأما ابن القاسم ، وأشهب ، وأصبغ ، المذكرون في الأبيات ، فهم كبار أقطاب المذهب ، المعتمدون في الفتوى والقضاء.

(٢) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ١/ ٤٩ .

فلننتقد ـ مثلا ـ حزب العدالة والتنمية ، إذا أصبح قادته مهرولين للمناصب والمكاسب ، أو أصبحوا متغاضين ساكتين عن المفاسد والصائب ، أو اشتغلوا بتوظيف أبنائهم وترقية أقاربهم ، أو قاموا بظلم خصومهم ومخالفيهم.

ولننتقد حركة حماس على حزبيتها المفرطة ، ولـنُحذرها من نزوعها الظاهر نحو الاستبداد والهيمنة.ولنستنكر عليها تحويل خُطَب الجمعة إلى نشرات إخبارية وتحليلية متحزبة...

وأذكر مما أحفظه ـ وقرأته في بعض كتب ابن حزم ـ قول أحد العلماء : ما رأيت للشيطان أخبث من كلمتين ألقاهما على لسان كثير من الناس:

الكلمة الأولى : أُخطئُ لأن فلانا أخطأَ.

الكلمة الثانية : أُخطئُ اليوم لأني قد أخطأت بالأمس.

وللحديث بقية .

*****

العمل السياسي الإسلامي والإشكالات العملية

قبل عشر سنوات سألني أحد السياسيين : هل أنتم تقبلون بالديموقراطية ؟ فقلت له : السؤال الآن ياسيدي هو: هل الديموقراطية تقبل بنا ؟ وهل تتسع ديموقراطيتكم لنا ؟

هذا نموذج للأسئلة المقلوبة والأوضاع المقلوبة التي نعيشها اليوم...

من المفارقات العجيبة في العالم الإسلامي ، أننا نجد القوى والتيارات الإسلامية كلها تقريبا تعمل في ساحة المعارضة أو المنع ، سواء من العلماء والدعاة والمفكرين ، أومن الحركات والأحزاب الإسلامية . بل كثير من الدول العربية والإسلامية تمنع منعا قانونيا أودستوريا وجود أحزاب أو منظمات سياسية إسلامية ، بينما الوضع الطبيعي المفترض ـ حسب أي تحليل منطقي ـ هو العكس تماما.

فالاستمرارية التاريخية أولا ،

وبقاء الشعوب الإسلامية متمسكة بولائها للإسلام بكل مكوناته ثانيا،

وظهور صحوة إسلامية واسعة ، لا يجادل أحد في شعبيتها وتجذرها في المجتمعات الإسلامية ثالثا، وانتشار (صحوة ديموقراطية[1]) عالمية ، تعيد الاعتبار للشعوب واختياراتها رابعا،

كل هذه العوامل والاعتبارات ، كان من المفترض أن تجعل معظم القوى الإسلامية إما حاكمة وإما شريكة في الحكم ، فإذا بها ـ في غالب الأحوال ـ ما بين ممنوعة ، أومحجورة ، أو مضيق عليها. وإذا بها تحاكم بدل أن تحكم.

ولا شك أن هذا الوصف العام ، يختلف تحققه ـ زيادة ونقصانا ـ من بلد لآخر، تبعا لحالة الحريات العامة ودرجتها في كل بلد . وعموما فهذا الوصف ينطبق أكثر ما ينطبق على الدول العربية ، بخلاف الدول الإسلامية غير العربية ، التي يضطلع فيها العلماء والدعاة والهيئات والأحزاب الإسلامية ، بدور سياسي أكثر حرية وفاعلية ، كما هو الشأن في إيران ، وباكستان ، وأفغانستان ، وماليزيا ، وإندونيسيا .

ورغم جميع حالات المنع والتحجير والتضييق، التي لاتبقي للعمل السياسي الإسلامي إلا مساحة محصورة ـ أو محاصرة ـ

(١) التعبير للأستاذ محمد طلابي .

فإن أصوات الرفض والتخويف من هذه المساحة الاستثنائية ، لا تكل ولا تمل!

التبرم بالعمل السياسي الإسلامي أو رفضه كلية ، يتحجج بانتقادات وإشكالات عملية، تضاف إلى الاعتراضات والتحفظات المبدئية التي عرضتها في الحلقة الماضية.وهذه الانتقادات عادة ما يختلط فيها الحق بالباطل ، أو تكون حقا يراد به باطل.وقد تكون باطلا في باطل.

تسخير الدين لأهداف سياسية

هذه التهمة مفادها أن الإسلاميين السياسيين (ما يسمى حركات الإسلام السياسي) ، لهم أهداف وطموحات سياسية لأنفسهم ولأحزابهم ، لكنهم اختاروا للوصول إليها طريقا «سهلة سالكة» ، هي ركوب الدين وتسخيره والتستر وراءه .

ولحفظ حرمة الدين وقداسته من جهة ، ولقطع الطريق على هؤلاء القراصنة المهربين ، يجب منعهم ومنع استعمالهم للدين في المجال السياسي.

ولا يخفى أن هذا مجرد اتهام مخترع . وهو في أحسن الأحوال رجم بالغيب ، فيما لا يطلع على حقيقته إلا الله.

نعم حين نجد من يعلنون الغيرة الدينية ، ويرفعون

الشعارات والادعاءات الإسلامية ، ثم لا يطبقون من الإسلام شيئا ، حتى في حياتهم الخاصة، قد يكون هذا دليلا علي زيف ادعاءاتهم وأنهم ربما يخفون ما لا يعلنون.

أما حين يكون الناس باطنهم كظاهرهم ، وسلوكهم كشعاراتهم . يعيشون بالإسلام ، ويدعون للإسلام ، ويضحون بمصالحهم ومكتسباتهم ، لأجل مبادئهم وشعاراتهم ، فهاهنا لا يستطيع أحد تصديق هذه التهمة ، مهما بذل من جهد.

على أن من الأمور الواضحة في هذا الزمان : أن أيسر طريق ، للجماعات والأفراد ، لتحقيق أهدافهم ومكاسبهم السياسية والدنيوية وحمايتها ، هو البعد عن الإسلام ومظاهره وأهله ، وخاصة ما يسمى بالإسلام السياسي.

استعمال خطاب ديني سياسوي

هذه التهمة مفادها أن هذه الجهات الإسلامية الممارسة للعمل السياسي ، تستغل تدين المجتمعات الإسلامية وسيادة الثقافة الإسلامية فيها ، فتمارس على الجماهير المؤمنة خطابا دينيا تعبويا ، يحرك غيرتها وعواطفها الدينية ، فتنشد إلى الشعارات الإسلامية الجذابة وأصحابها . ويتم كذلك توظيف هذا الخطاب الديني الغيبي العاطفي، للتنفير من الخصوم

السياسيين ، واتهامهم بالعلمانية أو اللادينية أو بالخروج عن الشرع ، أو ما إلى ذلك من التهم التي تلقى اشمئزازاً وكراهية لدى الجماهير المتدينة.

والنتيجة هي أن هذا الطرف « الإسلاموي » ، يستفيد من رصيد ليس من كسبه ، ويقدم كلاما لا طائل من تحته ، لأنه مجرد شعارات فارغة لا تسمن ولا تغني من جوع . بينما الأحزاب والتيارات التي تقدم خطابا عقلانيا ، وبرامج عملية ، وحلولا حقيقية ، لا تجد إلا القليل ممن يتفهمون خطابها ويقدرون برامجها وإنجازاتها. فنحن أمام اختلال فظيع ، لا علاج له إلا بمنع أصحاب الخطاب الديني الديماغوجي من العمل السياسي.

وأنا لا أنكر أن شيئا من هذا الكلام صحيح ، أو يصدق على بعض الحالات ، القليلة أو الكثيرة . ولكن استعمال الخطاب العاطفي التعبوي ، أو الغوغائي الديماغوجي ، أو الخطاب الفضفاض الذ ي لا يسمن ولا يغني من جوع ، أو- على العكس - إطلاق هذه الأوصاف في غير محلها ، لمجرد التسفيه والتشهير... كل هذا تمارسه الأحزاب المتنافسة والخصوم السياسيون ، بدون أي أن يكون الدين ولا التدين ولا الخطاب الديني حاضرا عند أي منهم . يقول روبرت هـ

ثاولس في كتابه المترجم إلى العربية بعنوان (التفكير المستقيم والتفكير الأعوج) : « فإذا ألقى خطيب من حزبنا خطابا فصيحا متدفقا ، قلنا عنه : إنه خطيب بليغ . أما إذا خطب خطيب من الحزب المناوئ بنفس الطريقة ، فإننا نقول : إنه متفيهق... ونحن نصف اقتراحات حزب المعارضة - وإن كانت عملية - بأنها (شفاء من كل داء في لغة المشعوذين من الأطباء)، وهي عبارة ممعنة في معناها الانفعالي ، وتثير فينا انفعالات استهجان ، كتلك التي نشعر بها نحو الأدوية التي يصفها المشعوذون ، ويُفْرطون في ادعائهم بفوائدها الطبية. كما أن المتحدث يصف أولئك الذين يُبدون تحمسا في تأييدهم لبعض الاقتراحات التي لا يقرها ، بأنهم (متطرفون) ، ولو أن أناسا من جماعته أبدوا من التحمس والاهتمام ما أبداه الآخرون ، لكانوا في رأيه (أشداء في الحق) ...»[1].

إن مشكلة الخطاب السياسي ، وما قد يكتنفه أو يهيمن عليه ، من تهويل أو تضليل أو تحامل أو سفسطة ... ليس لها إلا حل نسبي ، يمكن الوصول إليه بأمرين متكاملين :

١. **إشاعة الخطاب المخالف** - أي الخطاب العقلاني الموضوعي المتزن - والاستمساك به ، وعدم الانجرار مع

(١) ص ١٧ - ١٨ ، والكتاب صادر في سلسلة عالم المعرفة ، الكويتية .

الخطاب الرديء ، لاتقليدا له ولا ردا عليه. وهذا يسهل الأمر الثاني ، وهو:

٢. **رفع مستوى الوعي لدى المخاطَبين** ، حتى يميزوا أكثر فأكثر، بين الغث والسمين. وحينئذ (لا يجني جان إلا على نفسه)[١] .

استغلال المساجد والمنابر الدينية

التيار الإسلامي له ارتباط طبيعي بالمساجد والمؤسسات الدينية ، الرسمية والأهلية ، فهو منها وإليها. فسواء للتعبد وإقامة الفرائض الدينية ، أو لمتابعة الأنشطة الدعوية أو التعليمية لهذه المؤسسات ، أو لدعمها والمساهمة فيها ...، فإن كافة المتدينين - ومنهم المنتمون للجماعات والأحزاب الإسلامية - هم جمهور هذا كله.

كما أن القائمين على هذه المساجد والمؤسسات والأنشطة ، يجدون أقرب التيارات إليهم وأحقها بعطفهم وتأييدهم ، هو التيار الإسلامي.

فهذا وضع طبيعي تلقائي ، ليس لأحد فيه ذنب ، بل للجميع فيه أجر . لكن ينجم عنه أن يحظى التيار الإسلامي

---

(١) جزء من حديث شريف .

بعدة أشكال من الاستفادة السياسية من هذ الوضع، وخاصة في بعض المناسبات التي تشهد سجالا وتنافسا ، يكون التيار الإسلامي طرفا فيه ، وأبرز ذلك المحطات الانتخابية . فقد يكون بعض المترشحين من خطباء المساجد أو من أئمتها ووعاظها. وقد يكون لبعض هؤلاء انتماء أو تعاطف مع حزب إسلامي. وقد يعمد بعض المنتمين أو المتعاطفين إلى توجيه الناس لدعم حزب كذا أو المرشح كذا ، أو توجيههم ضد كذا وكذا ...

وهكذا تتم استفدة غير متكافئة ، من مؤسسات ومناصب لها قدسيتها ومكانتها الدينية عند الناس، لأغراض واستحقاقات سياسية ، يفترض الوصول إليها عن جدارة وتكافئ في الفرص.

وعلى العموم ، فأنا ضد أي تسخير متعمد ، وضد أي استفادة مقصودة ومبرمجة ، من هذه المؤسسات والصفات الدينية ، لخدمة التنافس السياسي أو السباق الانتخابي.وأنا مع أي إجراء عادل يحد من هذه المشكلة ، دون إهدار الحقوق الدستورية للأفراد والهيئات.

على أن أفضل معالجة لهذه القضية ، هو التعفف والتنزه الطوعي لمن يعنيهم هذا الأمر، عن كل شبهة في هذا المجال ،

علما بأن هذه الاستفادة أو الإفادة ، بواسطة استعمال المؤسسات والمنابر والمناصب الدينية ، لا تخدم الدين والتدين ، بل تضر بهما، حتى ولو كانت ـ سياسيا ـ لصالح مرشح إسلامي أو حزب إسلامي.

ولا يفوتني هنا أن أنبه على حالات شبيهة ، ومع ذلك لا يلتفت إليها أحد ، ولا يعترض عليها ، مادامت ليست «إسلامية» ولا يستفيد منها الإسلاميون.

فهناك أصحاب المناصب الرسمية ، المؤثرة والمغرية للجمهور بالتأييد والدعم ، لقاء أي مكسب آني أو مرتقب ، وكثير منهم يخوضون العمل السياسي والمنافسة السياسية ، بكل ما لمناصبهم من بريق وتأثير وإغراء.

وهناك أرباب المعامل والشركات ، الذين يتحكمون في الرقاب والأرزاق ، لمئات أوآلاف من المرتبطين بهم والعاملين عندهم ... ، فيتجند هؤلاء معهم بقضهم وقضيضهم ، حتى لا ينالهم مكروه...

وهناك العاملون في وسائل الإعلام العمومية ، بحيث يكتسبون بفضلها شهرة وشعبية ، ثم يأتون للترشح ، مستفيدين من الظهور والشعبية لعدة سنوات ...

وهناك أيضا بعض مشاهير الفنانين والرياضيين ، يستفيدون من شهرتهم وشعبيتهم ، ويستثمرونها في الترشح أو دعم مرشحين وأحزاب ...

ما أريد لفت الانتباه إليه ، هو ضرورة العدل والمساواة ، والنظر بعين واحدة ، والوزن بميزان واحد ، عسى أن تستقيم أمورنا.

*****